مَسَائِلُ تَعَارُضِ السَّمَاعِ والقِيَاسِ
دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ

د. أحمد عبد العزيز الصاوى

مُقَدِّمَةُ البحث

الحمد لله رب العالمين ، الذى أنزل القرآن على عبده ؛ ليكون للعالمين بشيرًا ونذيرًا ، الذى خلق فسوى ، والذى قدَّر فهدى ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الخلق أجمعين ، الذى أعطاه ربُّه جوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجهِ إلى يوم الدِّين ، الذِّى قال له ربُّ العزَّة ﴿ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ *بِلِسَانٍ عَرَبِىّ مُبِينٍ ﴾[١][١].

وبعد

هذا بحث يدور حول مسألة تعارض السَّماع والقياس ، ويحاول بيان آراء النحاة ، وحججهم حول هذه المسألة ، وكذلك ضرب بعض الأمثلة لمسائل نحوية ورد لها سماع يعارض قياس النحاة .

*** مفهوم التَّعَارُضِ لغةً واصطلاحًا.**

التَّعَارُضُ لُغَةً على وزن (التَّفَاعُلُ) ، مأخوذ من (العَرْض) ، بمعنى المنع ، جاء فى لسان العرب[٢] : " يقال : سَلَكْتُ طريقَ كذا فَعَرَضَ لِى فِى الطريق عَارِضٌ ، أى : جبلٌ شامخٌ قَطَعَ عَلَىَّ مذهبى . وكلُّ مانعٌ مَنَعَكَ من شغلٍ ، وغيرِهِ فهو عَارِضٌ ، وقد عَرَضَ عَارِضٌ، أى : حال حائلٌ ومنع مانعٌ ، ومنه قول الله ﷻ ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾[٣] المعنى لا تعترضوا باليمين بالله فى أن تبروا".

ويقصد بالتَّعَارُضِ فى **اصطلاح العلماء** : أَنْ يَأْتِىَ سَمَاعٌ مُخَالِفًا قِيَاسَ القاعدة التى وضعها النحاة. فإذا تعارضَ ارتكابُ شاذٍ ، ولغةٍ ضعيفةٍ ، فارتكابُ اللغةِ الضعيفةِ أولى من الشاذ. وإذا تعارضَ قياسان أُخِذَ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلا آخرَ من نقلٍ أو قياسٍ. وإذا تعارض سماعٌ وقياسٌ نُطِقَ بالمسموع على ما جاء عليه ؛ لأنه نصُّ الأصل . وإذا كان التَّعَارُضُ فى قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّمَ ما كَثُرَ استعمالُه.

* **أسباب التَّعَارُضِ بين السَّمَاعِ والقِيَاسِ**.

من الواضح أن العرب لم يصرِّحوا بعمل القياس فى شىء من أحوال الكلم ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله فإذا وجدوا فى الكلم نفسها ، أو فى تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها.

فمن أسباب اختلافهم فى صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفى لتركيب القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلى فيقصر الأمر على السَّماع.

وقد يستوى الفريقان ، أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفى به أحدهما فى فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السَّماع.

وقد يختلفون فى القياس نظرًا إلى ما يقف لهم من الأحوال التى تُعَارِضُ السَّمَاعَ ، فالكوفيون الذين يكتفون فى بعض الأقيسة بالشاهد الواحد ، أو الشاهدين قالوا : إن صيغ المبالغة (**فعّال ومِفْعال وفَعُول**) لا تعمل عمل اسم الفاعل[٤] ، وأخذوا يؤولون الشواهد التى سردها البصريون ، واعتذروا عن عدم قبولها ، والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع فى وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجىء على الوزن الذى قرّب اسم الفاعل من أصله الذى هو المضارع.

وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل فى العمل أخذًا بتلك الشواهد التى ذكرها النحاة ، ومنها ما سمعه سيبويه من قول بعض العرب : " **أما العَسَلَ فأنا شَرّاب** "[٥] فـ (**العسل**) منصوب بـ (**شرَّاب**) وقد تقدم على عامله.

ومن إعمال هذه الصيغ قول الشاعر :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلالَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلا[٦]

حيث عملت صيغة المبالغة (**لبَّاسًا**) عمل اسم الفاعل ، فنصبت المفعول به (**جلالها**).

ومنها ما أنشده سيبويه :

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيْرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[٧]

فقد رأينا فى هذا الشاهد أيضًا أَنَّ صيغة المبالغة (حَذِرٌ) قد عملت عمل اسم الفاعل ، ونصبت مفعولاً به ، وهو كلمة (**أمورًا**).

وبهذه الشواهد أبطل البصريون ما اعتذر به الكوفيون فقالوا : " فى جوابهم إِنَّ المبالغة التى قوى بها المعنى فى تلك الأبنية جبرت ما نقصها من الشبه فى اللفظ فنقابل مشابه اسم الفاعل للمضارع فى اللفظ بزيادة المعنى الذى اختصت به أبنية المبالغة فتحصل الموازنة ، والتساوى فى طلب العمل من غير تفاضل "[٨].

ومن أسباب اختلافهم فى القياس اختلاف أنظارهم فى الشاهد ، أو الشواهد التى تذكر ليقاس عليها ، يختلفون فى أمانة ناقلها ، أو فى صحة عربية قائلها ، أو فى وجوه فهمها وإعرابها ، وإذا فقدت الثقة فى الناقل للكلام ، أو فى فصاحته لا يكون لكلامه وزناً ، ولا يعتمد عليه فى شيء من أحكام اللسان.

وإذا تبادر إلى ذهن السامع وجه يفتح له السبيل لأن يستنبط حكماً ، ويقيم منه قاعدة فقد يتبادر إلى ذهن غيره وجه يطابق أصلاً من أصول العربية فيخالفه فى ذلك الحكم ، ويراه خارجاً عن القياس ، أو مبنياً على غير أساس.

*** موقف العلماء من هذا التَّعَارُضِ.**

يقول السيوطى : " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا ، بل لو خالفته يُحْتَجُّ بها فى مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يَجُزْ القياس عليه ، كما يُحْتَجُّ بالمُجْمَعِ على ورودِهِ ، ومخالفته القياس فى ذلك الوارِد بعينه "[٩].

ولقد حرص العلماء على القول بأنه : لا يجوز القياس مع وجود السَّماع[١٠] ، وهو معنى قولهم أيضا : " لا قياس مع النص "[١١] ، وهذا هو المشهور عنهم.

قال أبو على : " فالقياس أبدا يترك للسماع ، إنما يلجأ إليه إذا عدم فى الشىء السمع ، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش ، وعدول عن الصَّواب بَيِّنٌ"[١٢].

ويقول ابن جنى : " واعلم أنَّك إذا أدَّاك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره ، فَدَعْ ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه "[١٣].

وقال الأشمونى : " المراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شىء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنَّك تقيسه على هذا ، لا أنَّك تقيس مع وجود السَّماع . قال ذلك الأخفش وسيبويه "[١٤].

- **أنواع التَّعَارُضِ بين السَّمَاعِ والقِيَاسِ.**

– تعارض قوة القِيَاسِ وكثرة السَّمَاعِ.

إذا كان التَّعَارُضُ فى قوة القياس ، وكثرة الاستعمال قُدِّمَ ما كَثُرَ استعمالُه ، أى : إذا فشا الشىء فى الاستعمال ، وقوى فى القياس ، فذلك ما لا غاية وراءه ، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجر بحروف الجر ، والجزم بحروف الجزم.

- تعارض قوة القِيَاسِ ، وقلة السَّمَاعِ.

أمَّا إذا كان الشيء قويًّا فى القياس ، قليلاً فى الاستعمال ، فى حين كان الشائع فى الاستعمال هو ما خالف القياس ، هنا كان استعمال الشائع المخالف للقياس أقوى من استعمال الشاذ فى الاستعمال ، وإن كان جاريا على القياس ، ومثال ذلك :

(ما) فى اللغة التميمية أقوى قياسا من الحجازية ، فى حين أنها فى لغة الحجاز أكثر استعمالا[١٥].

ويرجع سبب ذلك عند ابن جنى فى أنَّ (ما) التميمية أقوى فى القياس كونها مثل (هل) فى دخولها على صدرى الجملتين الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك، إلا أنَّك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أَنْ تحمله على ما كثر استعماله، وهى اللغة الحجازية.

والوجه هنا أن نحمل (ما) على اللغة الحجازية ؛ لأنَّه كثر فيها الاستعمال ، وبها نزل القرآن[١٦].

- تعارض ضعف القِيَاسِ وكثرة السَّمَاعِ.

إذا وردت نصوص لا تشملها القواعد التى وضعها العرب ، فإن النحاة بعد التحرى من صدق نقلها عن العرب يسلكون بها إحدى طريقتين :

١- إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها قواعدهم.

٢- وإما أن يهملوا أمرها لقلتها ، فيحفظوها ولا يقيسوا عليها.

ومن ذلك : (استحوذ ، واستصوب) فالقياس فيها الإعلال[١٧] ، مثل : (استقال ، واستجاد ، واستطال ...) فقالوا تحفظ الكلمات النادرة التى وردت عن العرب فى هذا الباب ولا يقاس عليها.

- تعارض ضعف القِيَاسِ ، وقلة السَّمَاعِ

أما إذا كان الشيء ضعيفا فى القياس ، قليلا فى الاستعمال فإنه مرذول مطرح ، غير أنه قد يأتى منه الشيء إلا أنه قليل ، ومنه قول الشاعر :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيْقَةَ أَو زَمِيْرُ[١٨]

فحذف (الواو) من (كأنَّهُ) لا على حد الوقف ، ولا على حد الوصل ؛ أما الوقف فيقتضى السكون (كأنَّهْ) ، وأما الوصل فيقتضى المطل ، وتمكين الواو (كأنهو) ، فقوله (كأنَّهُ) فى منزلة بين الوقف والوصل[١٩].

ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ، ولا على حد الوقف ، وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة جميعا وتسكن الهاء ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتى الوصل والوقف.

ومن ذلك أيضًا حذف المضاف ، وإبقاء عمله ، هذا الحذف يَعُدُّه النحاة ضعيفًا فى القياس قليلاً فى الاستعمال ، وكذلك وصل (أل) بالفعل المضارع ، يُعَدُّ عند البصريين من الشاذ فى القياس والاستعمال.

(ثلاثة نماذج لمَسَائِلُ تَعَارُضِ السَّمَاعِ والقِيَاسِ فِى أَبْوَابِ النَّحْو)

١- تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم

*** رأى النحاة**

يجوز باتفاق النحويين تقديم معمول خبر (كان وأخواتها) على الاسم ، ويكون ذلك فى الظرف أو الجار والمجرور فقط ، كما فى قولنا : (كَانَ الضَّيْفُ مُقِيْمًا عِنْدَنَا) ، و(كَانَ الوَلَدُ جَالِسًا فِى البَيْتِ) ، فكل من (عِنْدَنَا) و (فِى البَيْتِ) معمول للخبر ؛ لذا يجوز أن نقول : (كَانَ عِنْدَنَا الضَّيْفُ مُقِيْمًا) ، و (كَانَ فِى البَيْتِ الوَلَدُ جَالِسًا).

أما إذا كان معمول الخبر غير الظرف ، أو الجار والمجرور ، فهنا انقسم النحويون ثلاثة مذاهب :

* ومذهب الكوفيين أن ذلك يجوز مطلقا[٢٠].

* معظم البصريين أنه لا يجوز تَقَدُّمُ معمول الخبر وَحْدَهُ على الاسم ، أو تَقَدُّمُه مع الخبر. يقول الشيخ خالد الأزهرى : " يجوز باتفاق أن يلى هذه الأفعال معمول خبرها ، إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ؛ للتوسع .. فإن لم يكن المعمول أحدهما

فجمهور البصريين يمنعون ذلك مطلقا ؛ لما فى ذلك من الفصل بينها ، وبين اسمها بأجنبى عنهما "[٢١].

* أما ابن السرَّاج ، والفارسى من البصريين ، وابن عصفور من المتأخرين فأجازوه إِنْ تَقَدَّمَ الخبرُ معه[٢٢] ، نحو (كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ) ؛ لأن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، ومنعوه إن تقدم وحده[٢٣].

شواهد تدل على مخالفة السَّمَاعِ للقياس فى تقديم معمول خبر (كان وأخواتها) على الاسم

– يقول الشاعر :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عُوَّدَا[٢٤]

فالضمير (إِيَّاهُم) مفعولٌ مُقَدَّم للفعل (عُوَّد) الواقع خبرًا ، وقد وَلِىَ (كَانَ) فأصبح فاصلا بينها وبين اسمها (عَطِيَّة). وقد ردَّ المانعون هذا ، فأولوا البيت ، وقالوا : إنَّ اسمَ كان هنا هو ضميرُ شَأْنٍ محذوف . والتقدير : بما كان هو.

– وقول الآخر :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِى المَسَاكِيْنُ[٢٥]

هذا البيت جاء مفيدًا لإيلاء المعمول لـ (لَيْسَ) ، وذلك أنَّ (كُلَّ النَّوَى) مفعولٌ لـ (تُلْقِى) ، والجملة الفعلية كلها خبر ليس مُقَدَّمٌ ، فمعمول الخبر هنا تَقَدَّمَ مع الخبر ، وَوَلِىَ النَّاسِخَ. وقد رَدَّ المانعون هذا ، فأولوا البيت وقالوا : إنَّ اسمَ ليس هنا هو ضميرُ شأنٍ محذوف. والتقدير : ليس هو.

– وقول الآخر :

بَاتَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ[٢٦]

هذا البيت جاء مفيدًا لإيلاء المعمول لـ (بَاتَ) ، وذلك أنَّ (ذَاتُ الْخَالِ) اسمُ (بَاتَ) ، و (سَالِبَةً) خبره ، و (فُؤَادِىَ) مفعول به مُقَدَّمٌ على عامله الذى هو قوله (سَالِبَةً) ، والأصل فيه : بَاتَتْ ذَاتُ الخَالِ سَالِبَةً فُؤَادِىَ.

– وقول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْها التَّحَلُّمُ[٢٧]

هذا البيت جاء مفيدًا تَقَدُّمَ معمول خبر(كَانَ) على الاسم ، وذلك أن (الشَّيْبُ) اسم (كَانَ) ، و (مُغْرِيًا) خبرها ، و (سَلْمى) مفعول به مُقَدَّمٌ على عامله الذى هو قوله (مُغْرِيًا).

وجملة القول فى هذه المسألة : أنه يجوز تَقَدُّم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم ، سواء كان فى الظرف ، أو الجار والمجرور أو غير ذلك ، وذلك لورود السَّمَاع به عن العرب، وهذا يغنينا عن تأويلات النحاة التى لجأوا إليها كى تستقيم لهم القاعدة التى وضعوها.

٢- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور

رأى النحاة

لا يجوز عند جمهور البصريين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ؛ وحُجَّتُهُم فى ذلك أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد ، فلا يجوز أن يُفْصَلَ بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ؛ لأن الظرف وحرف الجر يُتَّسَعُ فيهما مالا يُتَّسَعُ فى غيرهما[٢٨]. ومن ذلك قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّه دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا[٢٩]

حيث فَصَلَ الشاعر هنا بين المضاف (دَرُّ) ، والمضاف إليه (مَنْ لامَهَا) بالظرف (اليوم) ؛ لأن التقدير : لِلَّه دَرُّ مَنْ لامَهَا اليَوْمَ .

وكذلك قول أبو حية النميرى :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِىٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٣٠]

حيث فَصَلَ الشاعر بين المضاف (كَفِّ) ، والمضاف إليه (يَهُودِىٍّ) بالظرف (يَوْمًا) ؛ لأن التقدير : بِكَفِّ يَهُودِىٍّ يَوْمًا.

وكذلك قول ذى الرّمَّة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمِيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ[٣١]

حيث فَصَلَ الشاعر هنا بين المضاف (أَصْوَاتَ) ، والمضاف إليه (أَوَاخِرِ الْمِيْسِ) بالجارين والمجرورين (مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا) ؛ لأن التقدير : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمِيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا.

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض[٣٢] ؛ وذلك لأن العرب قد استعملته كثيرًا .

شواهد تدل على مخالفة السَّمَاعِ للقياس فى جواز تقديم خبر ليس عليها

- قول الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزَادَه[٣٣]

والتقدير : زَجَّ أَبِى مَزَادَه القَلُوصَ ، ففصل الشاعر بين المضاف (زَجَّ) والمضاف إليه (أَبِى مَزَادَه) بالمفعول (القلوصَ) ، وليس بظرف ، ولا حرف خفض ، ويقول ابن جنى فى هذا البيت : " وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول "[٣٤].

– وقول الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَستَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[٣٥]

والتقدير : شَفَتْ غَلائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا، ففصل بين المضاف (غلائل)، والمضاف إليه (صدورها) بقوله (عبد قيس) وهو الفاعل.

– وقول الآخر :

يُطِفْنَ بِحُوزِىِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِىَّ الكَنَائِنِ[٣٦]

والتقدير : مِنْ قَرْعِ الكَنَائِنِ القِسِيَّ ، ففصل بين المضاف (قَرْعِ) ، والمضاف إليه (الكَنَائِنِ) بمفعول المصدر.

– وقول الآخر :

عَتَوا إِذْ أَجَبْنَاهُم إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُم سَوْق البغَاثَ الأَجَادِلِ[٣٧]

يريد الشاعر أن يقول : سَوْقَ الأجادلِ البغَاثَ ، حيث أضيف المصدر (سَوْقَ) إلى فاعله (الأجادل) ، ونصب المفعول (البغاث) ، ثم تقدم المفعول ، وفصل بين المتضايفين (المصدر وفاعله).

ولقد منع ابن الأنبارى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الفصل بين المتضايفين مطلقا ، واعترض على ما أنشدوه من شواهد قائلا : " أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يُعْرَفُ قَائِلُهُ؛ فلا يجوز الاحتجاج به "[٣٨].

وأستطيع الرد على ما سبق بما يلى :

١– هذه الشواهد ، التى استشهد بها الكوفيون رواها الثقات الأوائل ، فقول الشاعر : (فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ...) رواه الفرَّاء ، وثعلب ، وابن جنى ، ورواه أيضا نحويو أهل الحجاز[٣٩] ، وقول الشاعر : (تَمُرُّ عَلَى مَا تَستَمِرُّ...) أنشده الأخفش ، وقول الشاعر : (يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ ...) رواه ابن جنى ، وقول الشاعر : (عَتَوا إِذْ أَجَبْنَاهُم ...) رواه ابن مالك عن بعض أئمة اللغة[٤٠].

٢– ما قالوه حول بيت الشاعر (يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ ...) من أنه مجهول القائل ؛ فلا يجوز الاحتجاج به[٤١] ، مردود ؛ لأن هذا البيت معروف قائله وهو الطُّرَّماح بن حكيم الطائى[٤٢] ، ذكر ذلك العينى فى المقاصد[٤٣].

٣– أن للمسألة شواهد أخرى كثيرة ، منها :

– قول الشاعر :

حَمَلْتُ إِلَيه مِن ثَنَائِى حَدِيقَةً سَقَاهَا الحِجَا سَقْىَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ[٤٤]

الأصل فى هذا البيت : سَقْيَ السَّحَائِبِ الرِّيَاضَ ، حيث أضيف المصدر (سَقْيَ)، إلى فاعله (السحائب) ، ونصب المفعول (الرياض) ، ثم تّقَدَّمَ المفعول ، وفصل بين المتضايفين (المصدر وفاعله).

– وقول الآخر :

مِازَال يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُك بالغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ[٤٥]

الأصل فى هذا البيت قبل الإضافة : مَانِعٌ المُحْتَاجَ فَضْلَهُ ، فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف اسم الفاعل إلى المفعول الأول ، وبقى الثانى منصوبا ، ولكنه تقدم وفصل بين المتضايفين (اسم الفاعل ومفعوله الأول).

– وقول الآخر :

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٍ وَمِنَّةٍ وإمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ[٤٦]

يريد الشاعر أن يقول : هُما خُطَّتَا إسَارٍ وَمِنَّةٍ ، حيث حُذِفَتْ نون المثنى للإضافة ، وجاءت (إمَّا) للفصل بين المتضايفين.

– وقول الآخر :

يَا شَاةَ مَا قَنْصٍ لِمَن حَلَّت لَه حَرُمَتْ عَلَىَّ وَلَيتَها لَم تُحْرَمِ[٤٧]

يريد الشاعر أن يقول : يَا شَاةَ قَنْصٍ ، حيث أضيف المنادى إلى (قَنْصٍ) ، وفصلت (ما) بين المتضايفين للتوكيد.

– وقول الآخر :

نَرَى أَسْهُمِا للمَوْتِ تُصْمِى وَلا تَنْمِى

وَلا تَرْعَوى عَن نَقْض أَهْوَاؤُنا العَزْمِ[٤٨]

يريد الشاعر أن يقول : عَن أَنْ تَنْقُض أَهْوَاؤُنا الْعَزمِ ، حيث أضيف المصدر إلى مفعوله (العزم) ، ورفع الفاعل (أهواؤنا) ، ثم فصل بين المتضايفين (المصدر ومفعوله بالمرفوع).

– وقول أعرابى يسأل عن أهله :

بِأَى تَرَاهُمْ الأَرْضِينَ حَلُّوا أَبَالدَّبرَانِ أَمْ عَسَفُوا الكِفَارا[٤٩] ؟

وهنا فصل الشاعر بين المتضايفين بالفعل (تراهم) فى قوله : (بأى تراهم الأرضين حلوا) والتقدير : بأى الأرضين تراهم حلوا .

– وقول الآخر :

معَاوِ جُرْأَةً وَقْتَ الهَوَادِى أَشَمَّ كَأَنَّه رَجُلٌ عَبُوسٌ[٥٠]

والتقدير : معَاوِ وَقْتَ الهَوَادِى جُرْأَةً ، ففصل بين المضاف (معَاوِ) ، والمضاف إليه (وَقْتَ) بالمفعول لأجله (جُرْأَةً).

– وقول الآخر :

نَجَوتَ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِىُّ سَيْفَهُ مِن ابْنِ أَبِى شَيخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[٥١]

والتقدير : مِنِ ابْنِ أَبِى طَالِبِ شَيخِ الأَبَاطِحِ ، ففصل بين المضاف (أبى) ، والمضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح).

ونظير ذلك قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٥٢] بنصب (أَوْلادَهُمْ) ، وجر (شُرَكَائِهِمْ) ، على أن (قَتْلُ) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله (شُرَكَائِهِمْ) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله (أَوْلادَهُمْ).

وكذلك قراءة البعض[٥٣] قوله تعالى ﴿ فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾[٥٤] ، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

* وأيضا قوله ﷺ : " هَلْ أَنْتُم تَارِكُو لِى صَاحِبِى "[٥٥]

حيث أضيف اسم الفاعل العامل (تاركو) إلى مفعوله (صاحبى) ، وفصل بينهما بالجار والمجرور (لى) ، والدليل على إرادة الإضافة حذف نون الجمع.

* وحكى الكسائى عن العرب : هَذَا غُلامُ وَاللهِ زَيْدٍ[٥٦] .

وهنا فصل بين المضاف (غلام) والمضاف إليه (زيد) بالقسم (والله).

* وحكى أبو عبيدة قال : " سمعت بعض العرب يقول : **إِنَّ الشَّاةَ لتجْتَرُّ فَتَسْمَع صَوتَ وَاللهِ رَبِّهَا** "[٥٧] ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (والله). وحكى ابن الأنبارى : " **هذا غلام إن شاء الله تعالى ابن أخيك** "[٥٨]

وجملة القول فى هذه المسألة : أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأى فاصل، سواء كان الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو غير ذلك ؛ وذلك لورود قراءات قرآنية صحيحة تدل على صحة ذلك ، وكذلك شواهد شعرية ، خارجة عن حد الشذوذ ، وأقوال نثرية وردت عن العرب ، وهذا يغنينا عن تأويلات النحاة التى لجأوا إليها حتى تستقيم لهم قاعدتهم التى وضعوها بناء على الاستقراء الناقص.

٣- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً

رأى النحاة

الأغلب أنه إذا حُذِفَ المضافُ ناب المضاف إليه منابه فى الإعراب ، وفى أحكام أخرى كالتذكير والتأنيث ، يقول سيبويه فى الاتساع بحذف المضاف ونحوه ، كحذف حرف الجر : " **وهذا الكلام كثيرٌ ... وهو أكثرُ مِنْ أَنْ أُحصِيَه** "[٥٩].

ويقول الفرَّاء فى قوله تعالى : ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوْبِهِم الْعَجْلَ** ﴾[٦٠] : " أراد : **حُبَّ العجل** ، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير "[٦١].

ويقول الطبرى فى تفسير قول الله تعالى : ﴿**فِى قُلُوْبِهِم مَرَضٌ** ﴾[٦٢] : " أخبر الله جل ثناؤه أنَّ فى قلوب المنافقين مرضًا ، وإنما عنى ﷺ بخبره عن مرض قلوبهم الخبرَ عن مرض ما فى قلوبهم من الاعتقاد ، واستغنى بالخبر عن القلب بذلك ، والكناية عن تصريح الخبر عن ضمائرهم ، واعتقاداتهم كما قال عُمر بن لجأ:

وسبَّحتِ المدينةُ لا تلمْها رأتْ قمراً بسوقهم نهارا[٦٣]

يريد : وسبح أهلُ المدينةِ ، فاستغنى بمعرفة السامعين خبَره بالخبر عن المدينة ، عن الخبر عن أهلها ، ومثلُه قولُ عنترة العبسى :

هلا سألتِ الخيلَ يا ابنةَ مالك إنْ كنتِ جاهلةً بما لم تعلمى[٦٤]

يريد : هلا سألت أصحابَ الخيلِ ، ومنه قولهم : يا خيلَ اللهِ اركبى ، يراد : يا أصحابَ خيلِ الله اركبوا . ومن ذلك قول العز ابن عبد السلام : " الحذف أنواع : أحدها حذف المضافات وله أمثلة كثيرة "[٦٥].

هذا عن حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، أما حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا فأكثر النحويين يطلق الحكم عليه بالشذوذ ، والقلة ، والضعف فى القياس ، وأنه مسلكٌ مكروه ، بابه ضرورةُ الشعر[٦٦].

يقولُ الفارقى عند توجيه الجر فى كلمة (طلحة) من قول الشاعر :

رحم اللهُ أعظماً دفنوها بسجستانَ طلحةِ الطلحاتِ[٦٧]

" وتوجيهه على تأويل مضاف ، كأنه فى التقدير : أعظم طلحة ... ، وهذا شاذ ؛ لأنه يقلُّ فى كلامهم حذف الجار مع بقاء عمله ".

ومِنْ وَصْفِهِ بأنه مكروه وضرورة شعر قول ابن عطية فى قوله تعالى : ﴿ يا أيُّهَا النَّبِىُّ حسبُك اللهُ ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٦٨] : " يصح أن تكون (مَنْ) فى موضِع خفض بتقدير محذوف ، كأنه قال : وحسبُ من اتبعك ، وهذا الوجه من حذف المضاف مكروهٌ بابه ضرورة الشعر "[٦٩].

ويقولُ ابن يعيش : " اعلم أن حذف المضاف ، وإبقاء عمله ضعيف فى القياس قليل فى الاستعمال"[٧٠].

وفى معنى القلة تعبير بعضهم بـ (قد يحذف) ، و (ربما يجر) ونحو ذلك ، كقول ابن عصفور : " وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف "[٧١] ، وكقول ابن

مالك : " وربما جرُّوا الذى أبقوا "[٧٢] ، يقول المكودى " وفُهم من قوله : وربما ، أنَّ ذلك قليل[٧٣] ".

شواهد تدل على مخالفة السَّمَاعِ للقياس فى جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً

مِنَ النحويين مَنْ لا يصدُّ باب القبول عن نزع المضاف ، وإبقاء عمله فى المضاف إليه ، بل يصفه بأنه جائز غير منكر على قلته ، وأنه إذا دلَّ على المحذوف دليل حسُن بعض الحسن ، فليس هو بمكروه ولا ضرورة .

يقول ابن جنى فى تخريج قراءة ابن جماز ﴿ واللهُ يريدُ الآخرةِ ﴾[٧٤] : " وجه جواز ذلك على عزته ، وقلة نظيره ، أنه لما قال : ﴿ تُرِيْدُوْنَ عَرَضَ الدُّنْيَا ﴾ فجرى ذكر العَرَض فصار كأنه أعاده ثانياً ، فقال : عرض الآخرة ولا يُنْكَرُ نحو ذلك ، ألا ترى بيت الكتاب :

أكلَّ امرئٍ تَحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا[٧٥]

وأن تقديره : وكلَّ نارٍ " ؛ لأنك " استغنيتَ عن تثنية (كل) لذكرك إياه فى أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب "[٧٦].

ويقول الفارقى بعد وصفه بالشذوذ : " لكنْ إذا كان عليه دليلٌ مع تقديره حسُن بعضَ الحسن "[٧٧].

وردَّ أبو حيان قولَ ابن عطية المتقدم بأنه مكروه وبابه ضرورة الشعر بقوله : " وليس بمكروه ، ولا ضرورة ، وقد أجازه سيبويه فى الكلام ، وخرَّج عليه البيتَ[٧٨] وغيرَه من الكلام الفصيح "[٧٩].

ومن النحويين من قسم هذا الباب إلى مقيس ، ومحفوظ لا يقاس عليه ، أو إلى جائزٍ فصيح ، وشاذ قليل[٨٠] ، فهذا مما يوجب النظر فى الحكم بالقياس أو السَّماع على نزع الخافض ، وكيف يكون .

والذى يمكننى اعتماده لإجراء القياس على نزع المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً الأمران الآتيان :

١–تقدُّمُ ذكرِ مثِل المحذوف ليكون دليلَ المقدَّر ، فيمتنعُ بذلك اللبسُ .

٢– ثبوتُ الحامل على تقدير المضاف ، بحيث يمتنع الحملُ على غير تقديره.

ويتحقق هذان الأمران فيما يأتى :

١– أن يكون المضافُ المحذوفُ المسبوقُ بمثله إثرَ عاطفٍ متصلٍ به أو منفصلٍ عنه بلا، والحامل على تقدير المضاف المانع من غيره أحد الأمور الآتية :

أ – اقتضاء الكلام العطف على معمولى عاملين مختلفين[٨١] ، ومثال ذلك :

* قولهم : " ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً "[٨٢] ، والتقدير : ولا كلُّ بيضاء شحمة ، فلو لم يقدر المضاف المحذوف لكانت (بيضاء) معطوفة على (سوداء) التى هى معمولة لـ (كل) ، وتكون (شحمة) معطوفة على (تمرة) ، التى هى معمولة لـ (ما) ، فعطفُ (بيضاء) على (سوداء) ، و (شحمة) على (تمرة) عطفٌ على معمولى عاملين مختلفين ، وهو ممنوع عند الأكثرين ؛ لذا قُدِّر مضافٌ للسلامة من القول به ، فيكون العطف عندئذٍ من باب عطف معمولين على معمولى عاملٍ واحد ، و " استغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه فى أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب"[٨٣].

* وقولُ الآخر :

كلُّ مُثْرٍ فى أهله ظاهرُ العـ ـزِّ وذى غربةٍ وفقيرٍ مَهينُ[٨٤]

أى : وكلُّ ذى غربةٍ .

– وقول الشاعر :

ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركُه الفتى ولا الشرِّ يأتيه امروٌ وهو طائعُ[٨٥]

أى : ولا مثلَ الشرِّ .

– ومثل هذا قول الشاعر :

لوَ انَّ طبيبَ الإنسِ والجنِّ داويا الـ ـذى بىَ من عفراءَ ما شفيانى[٨٦]

والتقدير : وطبيبَ الجنِّ .

ومن شواهد العطف على الضمير المجرور بالمضاف من غير أن يُقدَّر – على المختار – إثرَ العاطف مضافٌ ، قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٨٧] فـ(مَنْ) فى موضع جر معطوفًا على (الكاف) فى (حسبك)[٨٨]، وقولهم :" مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ " فكلمة (فرسه) معطوفة على (الهاء) فى (غيره).

– ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

تَعْلَقُ فِى مِثْلِ السَّوَارِى سُيوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غوطٌ تنائفُ[٨٩]

فكلمة (الكعبِ) معطوفة على الضمير (ها) فى (بينها).

– وقول الآخر :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكِ سَيْفٌ مُهَنَّدا[٩٠]

– ومن ذلك قول الآخر :

رَضِيْعَى لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ[٩١]

احتمال أن يكون الأول يشتمل على الثانى ، وذلك لا يصح هاهنا ، وقد ذهب قومٌ إلى أن الثانى هو المشتمل على الأول وذلك غلط ، فلم يبق إلا أن يكون بدل الشىء من الشىء ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، والثدى ليس اللبان فوجب أن يقدر : لبان ثدى "[٩٢].

– ومنه ما حُكِى عن العرب[٩٣] : أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها ، أى : لحمَ شاةٍ .

وقولهم[٩٤] : رأيت التيمىَّ تَيْمِ عدى ، وتيمِ قريش ، ورأيت العبدىَّ عبدِ منافٍ ، ويقال ذلك فى كل قبيلة يكون فيها اشتراك والتقدير : أحدَ تيمِ عدى ، وأحدَ عبدِ منافٍ .

وقد ينزع البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه ويمتنع أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف ولو على صورة بدل كل من بعض كقول الراجز :

الآكلُ المالَ اليتيمِ بَطَراً يأكلُ ناراً وسيصلى سَقَرا[٩٥]

أى : الآكلُ المالَ مالَ اليتيم.

– ومثله قول الشاعر :

المَالُ ذِى كَرَمٍ تَنْمَى مَحَامِدُه مَا دَامَ يَبْذُلُه فِى السِّرِّ وَالْعَلَنِ[٩٦]

والتقدير : المالُ مالُ ذى كرمٍ.

– وكقول العرب[٩٧] **: أما واللهِ لو تعلمون العلم الكبيرةِ سنُّه ، يريدون : علمَ الكبيرةِ سنُّه ، وكقولهم**[٩٨] **: يعجبنى الإكرامُ عندك سعدٍ بنيْه ، أى : يعجبنى الإكرامُ عندك إكرامُ سعدٍ بنيه ، فلو أقيم المضاف إليه مقام المضاف ليكون بدلاً مما قبله لانعكس ضابط بدل الاشتمال وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل وليس العكس كما سبق فى كلام ابن السيد ، لذلك بقى المضاف إليه مجروراً بعد نزع المضاف.**

لهذه الشواهدِ وغيرِها ذهب الكوفيون إلى قياسية نزع البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه ، وإبقاء المضاف إليه مجروراً لامتناع قيامه مقام المضاف المحذوف ، فتقول : يعجبنى القيامُ زيدٍ ، أى : يعجبنى القيامُ قيامُ زيدٍ . ومنعه البصريون ، وحملوا ما ورد منه على الشذوذ أو الضرورة الشعرية[٩٩] **.**

وفى التفاتةٍ إلى صحة ما ذهب إليه الكوفيون خرَّج ابنُ مالك عدداً من الأحاديث على هذا النحو من الحذف[١٠٠]**، واستحسن أبو حيان هذا التخريج فى قوله تعالى﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾**[١٠١] **والتقدير : واتقوا يوماً يومَ لا تجزى ، يقول : "ولا يبعد حذف (يوم) لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذى حكاه الكسائى والفراء عن العرب**[١٠٢] **، ويحسِّن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة فلا يظهر فيها إعراب ، فيتنافر مع إعراب ما قبله ، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر ، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى ، ولم أرَ أحداً من المعربين والمفسرين خرجوا هذه الجملة هذا التخريج ، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة ليومٍ ويلزم من ذلك حذفُ الرابط أيضاً من الجمل المعطوفة على (لا تجزى)**

أى : ولا يقبل منها شفاعةٌ فيه ، ولا يؤخذ منها عدلٌ فيه ، ولا هم ينصرون فيه ، وعلى ذلك التخريج لا يحتاج إلى إضمار هذه الروابط "[١٠٣] .

فهذان الموضعان بمسائلهما يقاس عليهما نزعُ المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً ، وقد جاء مسموعاً بقاءُ المضاف إليه مجروراً فى مواضعَ لا تجرى عليها الضوابط السابقة ، فلم يُسبَق للمضاف المحذوف فيها ذكرٌ ، وليس معطوفاً ولا بدلاً ، وذلك ثقةً بفهم السامع فى تعيين المحذوف ، ولقرينةِ عدم صلاحية العامل لمباشرة المجرور بعد نزع المضاف ، ومنه حديث (**يكفيك الوجهِ والكفين**) [١٠٤] أى: مسحُ الوجهِ والكفين ، وقول الراجز :

قالت – وكنت رجلاً فطيناً – هذا لعمرُ اللهِ إسرائينا[١٠٥]

والراجح – عندى – أن الوقوف عند تقدم مثيل المحذوف لا يكفى لإجراء حكم القياس فى كل موضعٍ ينزع فيه المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً حتى ينضبط ذلك الموضعُ بضابطٍ كليٍّ وتكثر شواهدُه كثرةً تُطَمْئِنُ المتحدثَ على نسقها أنَّ مخالفته للأقيس أى : ذكر المضاف ، لم تخرجه إلى الشذوذ فى القول ، بل تنقله من الأقيس إلى ما هو قياسى . وما شرطه ابن مالك من شروط إنما كانت لضبط ما سمع عن العرب من شواهد نزع المضاف ، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا ؛ ليجرى عليها القياس فيما لم يسمع ، ولكنَّ الوقوف عند اشتراط العطف بلا فصل أو مع الفصل بـ (لا) أخذًا من بعض الشواهد يُهدِرُ شواهدَ أخرى لم يكن المضاف المحذوف فيها معطوفاً ، فاشتراط العطف – إذن – ليس ضابطاً كلياً تنضبط به جميعُ مواضع نزع المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً ، يدلُّك على ذلك أنه لما كان اشتراطُ تقدُّمِ نفيٍ أو استفهامٍ على المعطوف عليه أخذاً من بعض الشواهد مهدراً شواهدَ نُزع فيها المضاف وبقى المضاف إليه مجروراً ولم يتقدم نفىٌ ولا استفهامٌ.

الهوامش :

[1] – سورة الشعراء ، الآيتان ١٩٤ ، ١٩٥.

[2] – ينظر : معجم (لسان العرب) لابن منظور ، ط دار المعارف /٢٨٩٢. مادة (عَرْض).

[3] – سورة البقرة ، الآية/٢٢٤.

[4] – ينظر : كتاب (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) د. فتحى حمدى بيومى/٢٩٨ .

[5] – ينظر : (الكتاب) لسيبويه ١١١/١ .

[6] – البيت للقلاخ بن حزن فى خزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٢٧٠/٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٨/٢، وشرح المفصل ٧٩/٦، والكتاب ١١١/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٢٠/٣، وفى شرح الأشمونى ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل /٤٢٣ . وهو من بحر الطويل.

اللغة : (أخو الحرب) الملازم لها. (الجلال) : جمع جُل ، وأصله ما يلبسه الفرس .

(الولاج) : الكثير الدخول فى البيوت. (الخوالف) : جمع خالفة، وهى عمود فى آخر البيت.

(الأعقل) : الذى تصطك ركبتاه فى المشى ضعفا.

والشاهد فيه : (لبَّاسًا إليها جلالها) حيث عملت صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل.

[7] – البيت لإبان اللاحقى فى خزانة الأدب ١٦٩/٨ ، ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية ٥٤٣/٣، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٤٢/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، والكتاب ١١٣/١ . وهو من بحر الكامل.

وزعم البعض أن هذا البيت مصنوع ، وقال : يروى عن اللاحقى أنه قال : " سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى فَعِلَ ، فعملت له هذا البيت " ينظر : كتاب (خزانة الأدب) ٤٥٦/٣.

اللغة : (حذر) صيغة مبالغة على وزن فَعِل. (لا تضير) لا ضرر منها. (منجيه) مخلصه.

الشاهد : فى قول الشاعر (حذرا أمورا) حيث عملت صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل ، ونصبت المفعول به (أمورا).

[8] – ينظر : بحث (ظاهرة القياس وأثرها فى النحو العربى) أ.د/ عبدالله على إبراهيم –كلية الآداب والعلوم الإدارية – جامعة أم القرى.

[9] – ينظر : كتاب (الاقتراح) للسيوطى/٧٥ – ٧٦.

[10] – ينظر : (منهج الكوفيين فى الصرف) ٣٢١/٢

[11] – ينظر : السابق ، الصفحة نفسها

[12] – ينظر : كتاب (المسائل الحلبيات) لأبى على الفارسى /٢٢٦

[13] – ينظر : كتاب (الخصائص) لابن جنى ١٥٢/١

[14] – ينظر : كتاب (شرح الأشمونى) تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ٣٤٦/٢ – ٣٤٧.

[15] – أكثر فى الاستعمال لنزول القرآن الكريم بها

[16] – ينظر : كتاب (الخصائص) لابن جنى ١٢٥/١

[17] – أى : قلب (الواو) ألفا ، فنقول : استحاذ ، و استصاب

[18] – البيت للشماخ فى ديوانه / ١٥٥ ، والكتاب ٣٠/١، وبلا نسبة فى المقتضب ٢٦٧/١ ، وهو من بحر الوافر.

اللغة : (زجل) صوت فيه تطريب. (الحادى) : مغنى الإبل. (الوسيقة) : الأنثى.

(الزمير) : صوت المزمار.

المعنى : يصف الشاعر حمار وحش هائجا ، يقول : إذا طلب أنثاه صوت بها فى تطريب وترجيع ، كالحادى يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت مزمار.

الشاهد فيه : (كأنه) أصلها (كأنهو) بالمد

[19] – ينظر : كتاب (الخصائص) لابن جنى ١٢٧/١.

[20] – ينظر : كتاب (التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ٢٤٧/١

[21] – ينظر : كتاب (حاشية الصبان) تحقيق طه عبد الرءوف سعد ٣٧٤/١

[22] – ينظر : كتاب (الأصول فى النحو) لابن السراج ٨٦/١. وكذلك : كتاب (المسائل البصريات) للفارسى ٤٣٤/١ ، وأيضا (المفرب) لابن عصفور ٩٧/١ .

[23] – ينظر : كتاب (التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ٢٤٧/١

[24] – البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها قوم جرير ، ويتهمهم بالفجور والخيانة . ينظر ديوانه ٣٠٧/٢. ورواية الديوان (قنافذ دارمون خلف جحاشهم)، وكذلك (خزانة الأدب) للبغدادى ٢٦٨/٩ ، و (الدرر) ٢٢٢/١، وأيضا (المفاصد النحوية) ٢٤/٢ ، و (المقتضب) للمبرد ١٠١/٤ ، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (قنافذ) جمع قنفذ ، وهو حيوان معروف. (هداجون) جمع هداج من الهدجان ، وهى مشية الشيخ الضعيف. (عطية) والد جرير.

المعنى : يشبه الشاعر قوم جرير بالقنافذ ؛ لأنهم يمشون ليلا وراء البيوت للسرقة والفجور ، كما يمشى الرجل الضعيف المرتعش ؛ لئلا يشعر بهم أحد ، وقد عودهم عطية والد جرير على ذلك.

الشاهد : تقديم (إياهم) وهو معمول الخبر ، وإيلاؤه (كان) وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور .

[25] – البيت لحميد بن ثور ، وكان بخيلا ، من قصيدة يصف فيها ضيوفه. ينظر : كتاب (خزانة الأدب) ٢٧٠/٩، و (الأشباه والنظائر) ٧٨/٦ ، و (الكتاب) ٧٠/١.، وليس فى ديوانه ، والبيت من بحر البسيط.

اللغة : (معرسهم) مكان نزولهم ليلا.

المعنى : يهجو الشاعر ضيوفه بكثرة الأكل ، ويقول إن هؤلاء الضيوف لكثرة أكلهم التمر ، لما دخل عليهم فى الصباح ، وجد نوى التمر الذى أكلوه كومة فى محل نزولهم لكثرة ما أكلوه ، ولم يكن هؤلاء المساكين يلقون بالنوى كله ، بل كانوا يبتلعون بعض التمر بنواه ، لكثرة جوعهم.

الشاهد : فى الشطر الثانى : حيث إن (كل) وهو معمول الخبر قد تقدم مع الخبر على الاسم (المساكين)

[26] – البيت بلا نسبة فى (شرح الأشمونى) ١١٦/١ ، و (التصريح بمضمون التوضيح) ٢٤٨/١ ، و (خزانة الأدب) ٢٦٩/٩ ، و (أوضح المسالك) ٢٥١/١ ، و (المقاصد النحوية) ٢٨/٢ وهو من بحر البسيط .

اللغة : (فؤادى) : قلبى. (ذات الخال) : المحبوبة. (حُمَّ) : قُدِّرَ.

المعنى : لقد باتت صاحبة الخال سالبة فؤادى ، لذا فالعيش إن قدر لى بعدها هو عيش من العجب.

الشاهد : فى الشطر الأول : حيث إن (فؤادى) معمول الخبر قد تقدم على الاسم (ذات الخال) .

[27] – البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ١١٦/١ ، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (الصد) الهجر. (هون) : سهل. (السلوان) : النسيان.

المعنى : يقول الشاعر إذا كان الشيب الذى أصابنى مغريا لسلمى بالهجر والصد ، فإن الصبر على هجرها لى قد هون النسيان.

الشاهد : فى الشطر الأول : حيث إن (سلمى) معمول الخبر قد تقدم على الاسم (الشيب)

[28] – ينظر : كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى ٤٣١/٢ – ٤٣٤

[29] – ينظر : ديوان عمرو بن قميئة /١٨٢ ، والبيت من شواهد سيبويه ١٧٨/١ ، وخزانة الأدب ٤٠٥/٤– ٤٠٩، وهو من بحر السريع.

اللغة : (ساتيدما) اسم جبل. (استعبرت) : بكت من وحشة الغربة.

المعنى : يصف الشاعر امرأة نظرت إلى جبل ساتيدما فتذكرت بلادها فاستعيرت شوقا إليها ، ويتعجب من شأن لائمها على هذا البكاء.

الشاهد : فى قوله (دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا) فإن قوله (دَرُّ) مضاف ، وقوله (مَنْ لامَهَا) اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (اليوم)

[30] – البيت موجود فى كتاب (شعر أبى حية النميرى) /١٦٣، وهو من شواهد سيبويه ١٧٩/١ ، وابن جنى فى الخصائص ٤٠٥/٢ ، وهو من بحر الوافر.

اللغة : (خط) كتب. (كف) : يد. (يقارب) يضم . (يزيل) : يفرق.

المعنى : يصف الشاعر رسوم الدار فشبهها بالكتاب فى دقتها ، وخص اليهودى ؛ لأن اليهود أهل الكتابة ، وجعل بعضها متقاربا وبعضها مفترقا لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال.

الشاهد : فى قوله (بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيِّ) فإن قوله (كف) مضاف ، وقوله (يهودى) مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (يوما)

[31] – ينظر : ديوان ذى الرمة /٤٢ ، وهو من شواهد سيبويه ١٧٩/١ ، والخزانة ١٠٨/٤، وهو من بحر البسيط.

اللغة : (إيغالهن) : مبالغتهن فى السير. (الأواخر) : العود الذى يستند إليه الراكب.

(الميس) : شجر يصنع من الرحل. (الفراريج) : جمع فرُّوج ، وهو فرخ الدجاج.

المعنى : يقول الشاعر : إن رحالهم جدد ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرحل يحك بعضا فتصوت مثل أصوات الفراريج ، من شدة السير واضطراب الرحل.

الشاهد : فى قوله (أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمِيْسِ) فإن قوله (أَصْوَاتَ) مضاف، وقوله (أَوَاخِرِ الْمِيْسِ) مضاف إليه، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين (مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا)

[32] – ينظر : كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى ٤٢٧/٢

[33] – البيت من شواهد سيبويه ١٧٩/١ ، والخزانة ٢٥١/٢، وشرحه ابن جنى فى الخصائص ٢/ ٤٠٦ . وهو من بحر البسيط.

اللغة : (زججتها) طعنتها. (القلوص) : الناقة الشابة. (أبو مزاده) : كنية لرجل.

المعنى : يقول الشاعر : إن دابته لبطئها طعنها بعصا ، مثل طعن أبى مزادة لناقته لحثها على السير.

الشاهد : فى قوله (زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزَادَه) فإن قوله (زَجَّ) مضاف ، وقوله (أَبِى مَزَادَه) مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (القَلُوصَ)

[34] – ينظر : كتاب (الخصائص) لابن جنى ٤٠٦/٢

[35] – البيت من الشواهد غير معروفة القائل ، ينظر : كتاب (خزانة الأدب) ٤١٣/٤، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (الغلائل) جمع غليل ، وهو الضغن. (شفى) : أذهب عنه العلة ، ويراد به هنا ذهاب الضغن واقتلاعه من الصدور.

الشاهد : فى قول الشاعر (شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا) فإن قوله (غَلائِلَ) مضاف ، وقوله (صُدُورِهَا) مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل شفت ، وهو قوله (عَبْدُ القَيْسِ) ، والجار والمجرور (مِنها)

[36] – هذا البيت من كلام الطِّرِمَّاح بن حكيم ، ينظر ديوانه/٢٦٩ ، وأنشده ابن جنى فى الخصائص ٤٠٦/٢ ، وهو من بحر البسيط.

اللغة : (يطفن) يدرن حوله. (الحوزى) : فحل البقر الوحشى. (المراتع) : جمع مرتع وهو مكان الرتع والرعى. (لم يرع) : لم بفزع. (الكنائن) : جمع كنانة ، وهى جعبة السهام.

المعنى : إن الظباء يطفن حول الوعل الفحل ، الذى يحميهن أثناء الرعى ، ولم يفزع من قرع السهام عليه.

الشاهد : فى قوله (قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ) فإن قوله (قَرْعَ) مصدر مضاف ، وقوله (الكَنَائِنِ) مضاف إليه ، وهو الفاعل ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (القِسِيَّ) ، الذى هو مفعول المصدر

[37] – ورد هذا البيت بكتاب (النحو الوافى) وهو لبعض الطائيين فى (شرح العمدة) /٤٩١ ، ولم أعثر له على نسبة فيما رجعت إليه من مراجع. وهو من بحر الطويل.

اللغة : (عتوا) : تكبروا. (السِّلم) : الصلح. (البغاث) : طائر ضعيف. (الأجادل) : جمع الأجدل ، وهو الصقر.

المعنى : يفخر الشاعر هنا بقوة قومه ، فحينما دعوا إلى السلم وافقوا على السلام ، وهنا تكبر عليهم الأعداء فما كان منهم إلا هزيمتهم وتلقينهم درسا لا ينسى.

الشاهد فيه : سَوْقَ البغَاثَ الأجادلِ ، حيث أضيف المصدر (سَوْقَ) إلى فاعله (الأجادل) ، ونصب المفعول (البغاث) ، ثم تقدم المفعول ، وفصل بين المتضايفين (المصدر وفاعله)

[38] – ينظر : كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى ٤٣٥/٢

[39] – ينظر : كتاب (معانى القرآن) للفراء ٢٥٨/١

[40] – ينظر : كتاب (شرح الكافية الشافية) لابن مالك ٩٨٧/٢

[41] – ينظر : كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى ٤٣٥/٢

[42] – هذا البيت موجود بديوان الشاعر /٤٨٦

[43] – ينظر : كتاب (المقاصد النحوية) للعينى ٤٦٢/٣

[44] – ورد هذا البيت فى (النحو الوافى) ولم أعثر له على نسبة فيما رجعت إليه من مراجع. وهو من بحر الطويل.

اللغة : (ثنائى) : مديحى. (الحجا) : العقل. (الرياض) : الحدائق.

المعنى : يقول الشاعر أنه ساق لهذا الممدوح مدحا كأنه الحديقة لما فيه من مديح هذبه ونماه العقل ، كما تسقى السحب الحدائق.

الشاهد فيه : سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ ، حيث أضيف المصدر (سَقْيَ) ، إلى فاعله (السحائب) ، ونصب المفعول (الرياض) ، ثم تّقَدَّمَ المفعول ، وفصل بين المتضايفين (المصدر وفاعله)

[45] – ورد هذا البيت بلا نسبة فى بكتاب (التصريح بمضمون التوضيح) ٥٨/٢ ، وكتاب (شرح الأشمونى) ٢٧٦/٢. ولم أعثر له على نسبة فيما رجعت إليه من مراجع. وهو من بحر الكامل.

اللغة : (يوقن) : يثق. (يؤمك) : يقصدك. (الغنى) : الثراء.

المعنى : يقول الشاعر : إن من يقصدك طالبا الخير يظل واثقا من الحصول على مراده ، وغيرك يمنع فضله عن المحتاجين.

الشاهد فيه : مَانِعٌ فَضْلَهُ المُحْتَاجَ ؛ حيث أضيف اسم الفاعل العامل إلى المفعول الأول ، وبقى الثانى منصوبا، ولكنه تقدم وفصل بين المتضايفين (اسم الفاعل ومفعوله الأول)

[46] – هذا البيت لتأبط شرا ، فى ديوانه /٣١. ورواية الديوان (هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ) ، وهو من بحر الطويل .

اللغة : (الإسار) : الأسر. (منة) : عفو. (أجدر) : أولى.

المعنى : ليس لى إلا واحدة من خصلتين على زعمكم ، إما إسار والتزام منكم إن رأيتم العفو ، وإما قتل وهو بالحر أولى ، وهذا تهكم واستهزاء.

الشاهد فيه : فى (خطتا) حيث فصل فيه (إما) بين المضاف (خطتا) والمضاف إليه (إسار). ينظر : كتاب (توضيح المقاصد) /٨٢٦-٨٢٧

[47] – هذا البيت لعنترة بن شداد فى معلقته ، ينظر ديوانه بشرح التبريزى/١٧٨. وهو من بحر الكامل.

اللغة : (الشاة) : واحدة الغنم ، وهو هنا كناية عن المرأة. (القنص) : الصيد.

المعنى : يقول عنترة : إن هذه المرأة لما كانت فى أعدائى لم أصل إليها ، وامتنعت منى، وليتها لم تحرم.

الشاهد فيه : فى قوله (شَاةَ مَا قَنْصٍ) حيث فصل بين المضاف والمضاف ليه بـ (ما)

[48] – ورد هذا البيت بكتاب (توضيح المقاصد) /٨٣٠ ، وقال المؤلف : " قال العينى : وأنشده ثعلب ، ولم يعزه لأحد " ، ولم أعثر له على نسبة فيما رجعت إليه من مراجع. وهو من بحر الطويل.

اللغة : (تصمى) : تقتل. (تنمى) : يغيب عنك ثم يموت. (لا ترعوى) : لا تكف عن القبيح.

المعنى : نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطىء ولا ترعوى ، مادمنا قد عزمنا على الأمر.

الشاهد فيه : (نقض أهواؤنا العزم) حيث فصل بين المضاف (نقض) وبين المضاف إليه (العزم) مع أن الفاعل متعلق بالمضاف

[49] – ورد هذا البيت بلا نسبة فى كتاب (التسهيل) /١٦١. وكتاب (الدرر) ٦٨/٢ ، وكتاب (الهمع) ٥٣/٢، و (التصريح بمضمون التوضيح) ٦٠/٢ ، و(شرح الأشمونى) ٢٧٩/٢ ، ولم أعثر له على نسبة فيما رجعت إليه من المراجع الأخرى ، وهو من بحر الوافر.

اللغة : (الدبران) : اسم موضع. (الكفار) : اسم موضع. (عسفوا) : توجهوا.

المعنى : هنا يسأل الأعرابى عن موضع نزول أهله ، هل حلوا الدبران أم توجهوا إلى الكِفار.

الشاهد فيه : (بأى تراهم الأرضين حلوا) والتقدير : بأى الأرضين تراهم حلوا ، حيث فصل السائل بين المتضايفين بالفعل (تراهم)

[50] – ورد هذا البيت بكتاب (توضيح المقاصد) للمرادى /٨٣٢. وكتاب (همع الهوامع) للسيوطى ٥٣/٢. وهو بلا نسبة فى (المقاصد النحوية ٣) /٤٩٢ ، و (المقتضب) ٣٧٧/٤ ، و (شرح الأشمونى) ٢٧٩/٢، وهو من بحر الوافر.

اللغة : (الهوادى) : جمع هادية من هدأ إذا سكن. (أشم) : من الشمم وهو الاؤتفاع.

(عبوس) : ويروى منبوس ، من قولهم رجل منبوس الوجه ، أى : عابسه ، وكريهه.

المعنى : يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ، ويعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل جرأة منه.

الشاهد فيه : فى قوله (معاود جرأة وقت) حيث فصل بين المضاف (معاود) وبين المضاف إليه (وقت) بالمفعول لأجله (جرأة)

[51] – هذا البيت منسوب لمعاوية بن أبى سفيان فى (الدرر) ٤٦/٥ ، و (التصريح بمضمون التوضيح) ٥٩/٢ ، و (المقاصد النحوية) ٤٧٨/٣ ، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (المرادى) : نسبة إلى مراد ، وهى قبيلة من اليمن ، ويريد بالمرادى (عبد الرحمن بن ملجم قاتل على بن أبى طالب) . (الأباطح) : جمع أبطح ، وهو المكان الواسع ، ويريد به مكة.

المعنى : يصف الشاعر حالته بعد نجاته من القتل ، فى حين استطاع قاتل أمير المؤمنين تنفيذ هدفه.

الشاهد فيه : (أبى شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف (أبى) وبين المضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح)

[52] – سورة الأنعام ، الآية/١٣٧

[53] – هذه قراءة ليست ضعيفة ، بل قرأ بها ابن عامر ، وهى على وجه الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ينظر : كتاب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازى ٣٧١/٩

[54] – سورة إبراهيم ، الآية/٤٧

[55] – هذا بعض حديث عن أبى الدرداء فى البخارى ، ومسلم ، وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر ، فغضب الرسول ﷺ وقال : " جئتكم بالهدى فقلتم كذبت ، وقال أبو بكر : صدقت ، فهل أنتم تاركو لى صاحبى "

[56] – ينظر : كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى ٤٣١/٢

[57] – ينظر : كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى ٤٣١/٢

[58] – ينظر كتاب (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادى /٨٣٣. ، وكذلك (شرح الأشمونى) /٣٢٨

[59] – ينظر (الكتاب) لسيبويه ٢١٤/١

[60] – سورة البقرة ، الآية/٩٣

[61] – ينظر : كتاب (معانى القرآن) للفراء ٦٢/١

[62] – سورة البقرة ، الآية /٤

[63] – البيت لعمر بن لجأ فى كتاب (جامع البيان) ٢٧٩/١ ، ولم أجده فى مكانٍ آخر ، وهو من بحر الوافر.
الشاهد فيه : (سبحت المدينة) حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه

[64] – البيت فى ديوانه / ١٧١ ، وهو من معلقته المشهورة . وهو من بحر الكامل.
اللغة : (ابنة مالك) هى عبلة . (تعلمى) تعرفى.
الشاهد : فى قوله (سألت الخيل) حيث حذف المضاف (أصحاب) وأقام المضاف إليه (الخيل) مقامه فى الإعراب ؛ لأنه لا يشكل ، وفى البيت تقديم وتأخير فى المعنى والتقدير : هلا سألت الخيل بما لم تعلمى إن كنت جاهلة ، والباء فى (بما) بمعنى (عن)

[65] – ينظر : كتاب (الإشارة إلى الإيجاز) /٢. وهو إنما أراد نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ لأنَّ كلَّ ما ذكره ممَّا حذف فيه المضافُ فى القرآن كان من هذا القسم

[66] – ينظر : كتاب (الإفصاح) / ١١٤ ، و كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش ٢٦/٣

[67] – البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى الديوان/٢٠، و (شرح المفصل) ٤٧/١ ، و (خزانة الأدب) ١٠/٨، و (الدرر اللوامع) ٥٧/٦ ، وبلا نسبة فى (المقتضب) ١٨٨/٢ ، و (الإنصاف) ٤٥/١ ، و (رصف المبانى) /٣٤٨ ، و (ارتشاف الضرب) ٥٣٢/٢ ، و (همع الهوامع) ١٥٠/٣ ، ويروى شطره الأول باختلاف يسير بلفظ : نضَّر اللهُ أعظماً دفنوها . وهو من بحر الخفيف.
اللغة : (أعظما) رفات الميت . (سجستان) اسم بلدة.
الشاهد : فى قوله (طلحة الطلحات) حيث حذف المضاف (أعظم) وبقى المضاف إليه مجرورا (طلحة) ، ويروى البيت بنصب طلحة ، فهو على نزع المضاف لكن مع إقامة المضاف إليه مقامه فى وجهٍ

[68] – سورة الأنفال ، الآية /٦٤

[69] – ينظر : كتاب (المحرر الوجيز) : ١٠٧/٨ . وينظر : كتاب (البحر المحيط) ٣٤٨/٥ – ٣٤٩

[70] – ينظر : كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش٢٦/٣

[71] – ينظر : كتاب (المقرب) لابن عصفور/٢٨٩

[72] – ينظر : كتاب (شرح ابن عقيل) ٧٦/٣

[73] – ينظر : كتاب (شرح ألفية ابن مالك)/ ٣٦٩

[74] – سورة الأنفال ، الآية /٦٧

[75] – البيت لأبى داود الإيادى فى ديوانه /٣٥٣ ، و (خزانة الأدب) ٥٩٢/٩ ، و (المقاصد النحوية) ٤٤٥/٣ ، وبلا نسبة فى (المحتسب) لابن جنى٢٨١/١. ، و(شرح ابن عقيل) /٣٩٩. وهو من بحر المتقارب.

اللغة : (امرىء) إنسان.

الشاهد : فى قوله (ونارٍ) ؛ حيث حذف المضاف (كل) وبقى المضاف إليه مجرورا (نار)لأنك " استغنيتَ عن تثنية (كل) لذكرك إياه فى أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب

[76] – ينظر : (الكتاب) لسيبويه ٦٦/١

[77] – ينظر : كتاب (الإفصاح) /١١٥

[78] – يشير إلى قول الشاعر : أكلَّ امرئ تَحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

[79] – ينظر : كتاب (البحر المحيط) لأبى حيان ٣٤٨/٥ . وينظر : كتاب (المحرر الوجيز) ١٠٧/٨

[80] – ينظر : شرح عمدة الحافظ ٤٩٨/١ – ٥٠١ ، والبحر المحيط ٣٥٣/٥ ، وشرح الأشمونى ٢٧٣/٢

[81] – ينظر : ذكر الخلاف فى هذه المسألة فى : ٢٤١

[82] – ينظر : كتاب (مجمع الأمثال) للميدانى ٢٨١/٢.

وهو مثل يقصد منه التنبيه على أن الأمور قد تبدو متشابهة ، وهى مختلفة تماما ، فالتمرة سوداء نافعة حلوة ، وقد توجد تمرة تشبهها فى اللون ولكنها مرة ضارة ، وكذلك الشحمة بيضاء لها منافع متعددة ، ولكن ليس كل شىء لونه أبيض يكون مثل الشحمة فى منافعها

[83] – ينظر : (الكتاب) لسيبويه ٦٦/١

[84] – البيت بلا نسبة فى : ارتشاف الضرب ٥٣١/٢ ، والهمع ٤٣٠/٢ ، والدرر ٤٢/٥. وهو من بحر الخفيف.

اللغة : (مثر) صاحب ثراء. (ظاهر) بين. (مهين) مهان.

المعنى : يقول الشاعر : إن كل صاحب ثراء وسط أهله يكون واضح العز والشرف ، أما الغريب و الفقير فيكون مهانا.

الشاهد : فى قوله (وذى غربة) حيث حذف المضاف (كل) وبقى المضاف إليه مجرورا (ذى غربة)

[85] – البيت لبشر القشيرى فى : شرح عمدة الحافظ : ٥٠١/١ ، وبلا نسبة فى : ارتشاف الضرب ٥٣١/٢ ، والمساعد : ٣٦٦/٢ ، وشرح الأشموني : ٢٧٣/٢ ، وهمع الهوامع : ٤٣٠/٢ ، وهو من بحر الطويل.

الشاهد : فى (ولا الشر يأتيه) حيث حذف المضاف ، وبقى المضاف إليه مجرورا ، والتقدير : ولا مثل الشر

[86] – البيت لعروة بن حذام فى كتاب (الدرر) ٤١/٥، وبلا نسبة فى كتاب (المساعد) ٣٦٦/٢ ، و (همع الهوامع) ٤٣٠/٢ ، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (داويا) : عالجا. (عفراء) : اسم المحبوبة. (شفيانى) : عالجانى.

المعنى : يقول الشاعر : إن ما أصابه من جراء حبه لعفراء علة لا تزول ولو اجتمع لمداواته من هذا الحب طبيب الجن والأنس معا.

الشاهد : فى قول الشاعر (لوَ انَّ طبيبَ الإنسِ والجنِّ) ؛ حيث حذف المضاف وبقى المضاف إليه مجرورا. والتقدير : وطبيب الجن

[87] – سورة الأنفال ، الآية /٦٤

[88] – ينظر : كتاب (التبيان فى إعراب القرآن) للعكبرى٦٣١/٢

[89] – البيت لمسكين الدارمى فى ديوانه /٧٥ ، و الحيوان : ٤٩٤/٦ ، وبلا نسبة فى : معانى القرآن للفراء : ٨٦/٢ ، وشرح المفصل : ٧٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١/٣ ، وهو من بحر الطويل

اللغة : (السوارى) جمع سارية ، وهى الاسطوانة. (تنائف) جمع تنوفة ، وهى الفلاة الجرداء.

الشاهد : عطف كلمة (الكعب) على الضمير المجرور فى (بينها) دون إعادة حرف الجر

[90] – البيت لجرير بن عطية فى (ذيل الأمالى)/ ١٤٠، وليس فى ديوانه ، ولا فى شرحه ، وبلا نسبة فى كتاب (سمط اللآلى) ٨٩٩/٢ ، وكتاب (شرح الكافية الشافية)١٢٥٤/٣، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (الهيجاء) الحرب. (فحسبك) يكفيك. (الضحاك)

المعنى : يقول الشاعر إذا قامت الحرب فإن الضحاك يكفيك السيوف الهندية الباترة.

الشاهد : عطف كلمة (الضحاك) على الضمير المجرور فى (حسبك) دون إعادة الجار

[91] – البيت للأعشى فى ديوانه /٢٢٥ ، وفى كتاب (أدب الكاتب) /٢٦٦، و (الأغانى)٧٩/٥، و (الخصائص) ٢٦٥/١، و (شرح المفصل)١٠٧/٤–١٠٨، و (مغنى اللبيب) /٢٧٦،٢٠٠، و (خزانة الأدب)١٣٨/٧، و (الدرر) ١٣٣/٣، وبلا نسبة فى (الإنصاف فى مسائل الخلاف)٣٧٤/١ ، وهو من بحر الطويل.

اللغة : (أسحم داج) يقصد به الليل ، ويجوز أن يكون المقصود به حلمة الثدى. (عوض) أبدا.

الشاهد : فى قوله (رضيعى لبان ثدى أم) حيث حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه مجرورا ، والتقدير (رضيعى لبان لبان ثدى أم)

[92] – الاقتضاب : ٦١٩/٢. وينظر : نتائج الفكر : ٣٠٨، وخزانة الأدب : ١٤٦/٧

[93] – ينظر : البحر المحيط : ٣٠٧/١، والمساعد : ٣٦٧/٢. ويروى : أكلت لحما شاةٍ ، على مطل الفتحة في (لحم) عند التذكُّر حتى نشأت عنها ألفٌ . ينظر : سر صناعة الإعراب : ٧٧٨/٢، والمحتسب : ٣٧١/١،٢٦٢، والبحر المحيط : ٣٣٣/٣

[94] – ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٥٠١/١، وارتشاف الضرب : ٥٣٢/٢، وائتلاف النصرة : ١٧٦–١٧٧، وشرح الأشموني : ٢٧٣/٢، ويروى : رأيت التيميَّ عديٍّ ، فخرجه الكوفيون على أن (عدي) بدل من ياء النسبة ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٧٣/١–٢٧٤، وارتشاف الضرب : ٥٣٢/٢، وائتلاف النصرة : ١٧٦، وهي مسألة غير مسطورة في كتب البصريين كما يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥٣٢/٢. ويمكن تخريجه على نزع المضاف بعد المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً والأصل : رأيت التيميَّ أحدَ تيمِ عديٍّ

[95] – الرجز بلا نسبة فى : شواهد التوضيح والتصحيح : ٥٨ ، وهمع الهوامع : ٤٣٠/٢، والدرر : ٤٢/٥ .

اللغة : (بطرا) ظلما. (سقرا) وادى فى جهنم.

المعنى : يقول الراجز : إن الذى يأكل مال اليتيم ظلما فإنه يأكل فى جوفه نارا وسيعذب فى سقر.

الشاهد : فى قوله (الآكل المال اليتيم) حيث حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه مجرورا ، والتقدير : الآكل المال مال اليتيم

[96] – البيت بلا نسبة فى : شواهد التوضيح والتصحيح : ٥٨ . وهو من بحر البسيط.

اللغة : (ذى كرم) صاحب كرم. (تنمى) تكثر.

الشاهد : فى قوله (المال ذى كرم) حيث حذف المضاف وأبقى المضاف إليه مجرورا ، والتقدير : المال مال ذى كرم

[97] – ينظر : كتاب (البحر المحيط) ٦٣٢/٣

[98] – ينظر : كتاب (ارتشاف الضرب) ٥٣١/٢، وكتاب (البحر المحيط) ٣٠٧/١

[99] – ينظر السابق ، الصفحة نفسها ، وكتاب (همع الهوامع) ٤٣٠/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٧٣/٢

[100] – ينظر : كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح) ٥٧–٥٩

[101] – سورة البقرة ، الآية / ٤٨

[102] – يريد المقولات المحكيَّة عن العرب المذكورة آنفاً

[103] – ينظر : كتاب (البحر المحيط) ٣٠٧/١–٣٠٨

[104] – ورد هذا الحديث بـ (فتح البارى)٤٤٥/١ ،كتاب التيمم للوجه والكفين ، حديث رقم ٣٤١

[105] – البيت لأعرابى صاد ضبا كما فى : المعانى الكبير : ٦٤٦/٢ ، وسمط الآلى : ٦٨١/٢ ، وتخليص الشواهد : ٤٥٦ ، وشرح ابن عقيل : ٣٥٣/١ ، وشرح التصريح : ٢٦٤/١ ، والدرر : ٢٧٢ .

اللغة : (فطينا) ذكى. (لعمر الله) قسم. (إسرائين) لغة فى إسرائيل.

المعنى : يقول الأعرابى أن امرأته قالت له : هذا لعمر الله ما مسخ من بنى إسرائيل.

الشاهد : فى قوله (إسرائينا) حيث حذف المضاف (مسخ) وبقى المضاف إليه مجرورا بالفتحة ؛ لمنعه من الصرف (إسرائيل) ، وثمة توجيهٌ آخرُ للبيت وهو أن يكون من باب إجراء القول مُجرى الظن فنصب مفعولين (هذا) و (اسرائينا) .

مراجع البحث

١ – ديوان تأبط شرا ، تحقيق على ذو الفقار شاكر ، ط١ ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ١٩٨٤.

٢ – ديوان ذى الرمة ، شرح أحمد حسن ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٥.

٣ – ديوان الطِّرِمَّاح بن حكيم ، تحقيق د. عزة حسن ، ط٢ ، دار الشرق العربى ، بيروت.

٤ – ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت.

٥ – ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق حسن كامل الصيرفى ، معهد المخطوطات العربية ١٩٦٥.

٦ – ديوان عنترة بن شداد ، شرح الخطيب التبريزى ، عنى به مجيد طراد ، ط١ ، دار الكتاب العربى ، بيروت ١٩٩٢.

٧ – ديوان مسكين الدارمى ، تحقيق كارين صادر ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ٢٠٠٠.

٨ – ظاهرة القياس وأثرها فى النحو العربى ، أ.د/ عبدالله على إبراهيم – كلية الآداب – جامعة أم القرى.

٩ – كتاب (ارتشاف الضرب) لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجى ، مصر.

١٠ – كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطى ، تحقيق عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق

١١ – كتاب (الأصول فى النحو) لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى ، طبعة مؤسسة الرسالة.

١٢ – كتاب (الاقتراح) للسيوطى ، تعليق د. محمود سليمان ياقوت ، كلية الآداب – جامعة طنطا.

١٣ – كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى

١٤ – كتاب (البحر المحيط) لأبى حيان الأندلسى ، ط دار الكتب ، بيروت.
١٥ – كتاب (التبيان فى إعراب القرآن) لأبى البقاء للعكبرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، ط / عيسى البابى الحلبى.
١٦ – كتاب (التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق محمد باسل عيون ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
١٧ – كتاب (الخصائص) لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، ط دار الكتب المصرية.
١٨ – كتاب (الدرر اللوامع) لأحمد أمين الشنقيطى ، تحقيق محمد باسل عيون ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
١٩ – كتاب (الكتاب) لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط الخانجى ، القاهرة.
٢٠ – كتاب (المحتسب) لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناضف وآخرون ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر.
٢١ – كتاب (المحرر الوجيز) لابن عطية الأندلسى ، تحقيق عبد السلام عبد الشافى محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
٢٢ – كتاب (المسائل البصريات) لأبى على لفارسى ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ، ط١ ، مطبعة المدنى ، مصر ١٩٨٥.
٢٣ – كتاب (المسائل الحلبيات) لأبى على الفارسى ، تحقيق د. حسن هنداوى ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٧.
٢٤ – كتاب (المقاصد النحوية) لبدر الدين العينى ، تحقيق محمد باسل عيون ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٥ – كتاب (المقتضب) للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢٦ – كتاب (المقرب) لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، و عبد الله الجبورى .

٢٧ – كتاب (النحو الوافى) لعباس حسن ، ط دار المعارف ، مصر.

٢٨ – كتاب (أوضح المسالك) لابن مالك ، ط المكتبة العصرية ، بيروت.

٢٩ – كتاب (توضيح المقاصد والمسالك) للمرادى ، تحقيق عبد الرحمن على سليمان ، ط دار الفكر العربى ، مصر.

٣٠ – كتاب (جامع البيان فى القراءات السبع) للدانى ، تحقيق محمد صدوق الجزائرى، ط دار الكتب العلمية ، بيروت.

٣١ – كتاب (حاشية الصبان على شرح الأشمونى) تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، ط المكتبة التوفيقية . مصر.

٣٢ – كتاب (خزانة الأدب) للبغدادى ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط الخانجى ، مصر.

٣٣ – كتاب (رصف المبانى) للمالقى ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.

٣٤ – كتاب (شرح ابن عقيل) تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ، مصر.

٣٥ – كتاب (شرح الأشمونى) تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ، ط دار الكتاب العربى ، بيروت.

٣٦ – كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. المختون ، ط دار هجر .

٣٧ – كتاب (شرح ألفية ابن مالك) لابن الناظم ، تحقيق محمد باسل عيون ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠.

٣٨ – كتاب (شرح الكافية الشافية) لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدى ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، مكة.

٣٩ – كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش ، ط ١ ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر.

٤٠ – كتاب (شعر أبى حية النميرى) تحقيق د. يحيى الجبورى، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ١٩٧٥.

٤١ – كتاب (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) د. فتحى حمدى بيومى ، مصر.

٤٢ – كتاب (مجمع الأمثال) للميدانى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط مطبعة السنة المحمدية ، مصر.

٤٣ – كتاب (مسائل الخلاف النحوية فى ضوء الدليل النقلى) لمحمد بن عبدالرحمن السبيهين ، المدينة المنورة.

٤٤ – كتاب (معانى القرآن) للفراء ، ط ٣ عالم الكتب ، بيروت.

٤٥ – كتاب (همع الهوامع) للسيوطى ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٤٦ – معجم (لسان العرب) لابن منظور ، ط دار المعارف /٢٨٩٢. مادة (عَرْض).

٤٧ – منهج الكوفيين فى الصرف ، رسالة دكتوراه ، باسم /مؤمن بن صبرى بن غنام ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى.